

I. . العائد على الأصول ROA ويوضح العائد على الأصول (ROA) Return On Assets علاقة ربح الشركة بإجمالي أصولها، وتسمى أيضا العائد على متوسط الأصول Return On Average Assets وتسمى أيضا العائد على إجمالي الأصول Return On Total Assets والاسم الأول هو المنتشر وبقيّة الأسماء هي مسميات لمعنى واحد.

ويعتبر العائد على الأصول من مؤشرات الأداء التشغيلي في رصد مدى استغلال الشركة لأصولها في توليد الأرباح، حيث يعتبر مؤشرا على مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع أصولها، ويشار إليه كذلك بالعائد على الاستثمار (Return on Investment)، ويعتمد بشكل كبير على نوع الصناعة وحجم الأصول المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي فهو يُستخدم للمقارنة بين الشركات في القطاعات المماثلة، لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول. وحيث أن أصول الشركة تتشكل من مجموع المطلوبات ورأس المال، وأن هذه الأموال تستخدم في تمويل نشاطات الشركة فان معدل العائد على الأصول يقيس قدرة الشركة على استثمار الأصول التي تمتلكه، وذلك من خلال بيان كفاءة استخدام أصول الشركة المستثمرة، لتحقيق عائد مناسب يبرر التكاليف الخاصة بالاستثمار في هذه الموجودات، مما ينجم عن ذلك مسؤوليتان: أولاهما: مسؤولية التشغيل الكفاء لتلك الأصول، وثانيتها: مسؤولية التمويل المطلوبة للحصول عليها.

ويمكن حساب العائد على الأصول وفق المعادلة:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{صافي الربح} / \text{متوسط الأصول}$$

كما يحسب ذلك وفق المعادلة:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{هامش الربح على المبيعات} / \text{دوران الأصول}$$

ويمكن حساب معدّل العائد على الأصول وفق ما يلي:

$$\text{معدّل العائد على الأصول} = \text{صافي الربح} / \text{الإيرادات} \times \text{الإيرادات} / \text{متوسط الأصول}$$

II. العائد على حقوق الملكية ROE

بدأ استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية ROE Return on equity لقياس الأداء في المؤسسات الاقتصادية في عشرينات القرن الماضي، حيث اقتصر في بادئ الامر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات، فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الادارة في استخدام موجوداتها وهي نسبة صافي المبيعات الى إجمالي الموجودات، وفي عام 1970 تم تطوير النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار

الى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة لها تخص المخاطرة وهي النسبة المتعلقة بمضاعف الرفع المالي وهي أحد نسب هيكل رأس المال والمتمثلة بنسبة إجمالي الأصول الى حقوق الملكية. ويمكن القول أنّ هذا النموذج يوضّح الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر الرفع المالي (EM) كما يبين قدرة الرافعة المالية، (ROA) العائد على الأصول إلى مستوى أعلى من العائد (ROE) العائد على حق الملكية.

ويمكن توضيح هذا النموذج من خلال المعادلة التالية:

العائد على حقوق الملكية = مؤشر الربحية x مؤشر الأصول x مؤشر الرفع المالي

ولحساب مؤشرات النموذج يمكن تبسيطه إلى:

صافي الربح / حقوق الملكية = صافي الربح / الإيرادات x الإيرادات / الموجودات x الموجودات / حقوق الملكية

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق ملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء؛ وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول) محصلة للكفاءة والإنتاجية (فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحليين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.

ويمكن القول أنّ هذا النموذج يوضّح الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول، كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع مستوى العائد على حقوق الملكية.

إن نموذج العائد على حقوق الملكية DuPont Model يعتبر احد المؤشرات المهمة لوصف وقياس العلاقة بين العائد والمخاطرة وبالتالي سيقاس أداء الشركات فيما يتعلق بمحاولة ادارات تلك الشركات تحقيق اقصى عوائد ممكنة باقل مخاطر ممكنة من اجل تحقيق اقصى ربحية والتي ستنعكس بالتاكيد على ثروة اصحاب المشروع (المساهمين او المالكين). ويتكون هذا النموذج من ثلاثة مؤشرات أداء مهمة وهي كما يلي
-مؤشر تقييم الربحية: وهي نسبة صافي الربح الى اجمالي الإيرادات، والتي تمثل مدى كفاءة الادارة في تحقيق الأرباح ومراقبة التكاليف

-مؤشر تقييم كفاءة ادارة الأصول وهي نسبة اجمالي الإيرادات الى اجمالي الموجودات، والتي تمثل مدى كفاءة الادارة في تحقيق المنفعة من الموجودات في تحقيق الإيرادات.

-مؤشر مضاعف حق الملكية او الرفع المالي وهي نسبة اجمالي الموجودات الى حقوق الملكية، والتي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأسمال الشركة.

ويمكن توضيح هذين النموذجين وفق الشكل التالي:

